إهتمام عربي بشراء مصارف لبنانية

خطوة مهمة لن تتحقق قبل إعادة هيكلة القطاع

يجري الحديث مؤخراً عن «طلبات شراء المصارف اللبنانية من قبل المصارف العربية»، وليس مفاجئاً ذلك، بل هذا ما أشار إليه الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في أحد تصاريحه إلى أن «الإستثمارات العربية في القطاع المصرفي تساهم في إستعادة الثقة». لكن عودة الحديث عنه مجدداً يفتح النقاش عن الشروط المطلوبة لعودة الإستثمارات إلى القطاع المصرفي المنهك بعد نحو 4 سنوات من إندلاع الأزمة المالية والنقدية في لبنان.

من المفيد التذكير، أن القطاع المصرفي في لبنان يُقيم في حالة إنتظار بعد إقرار حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، خطة تعافي للخروج من الأزمة الحالية، وتوقيع إتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي يقضي بإجراء إصلاحات جوهرية في بنية الإقتصاد اللبناني، أبرزها إعادة هيكلة القطاع المصرفي تمهيداً لتوقيع إتفاق نهائي يُمكّن الصندوق من مدّ يد المساعدة للبنان.

سببُ هذا الإنتظار هو شغور في منصب الرئاسة الاولى الذي يتطلّب إنتخاب رئيس ثم تشكيل حكومة جديدة تُكمل ما بدأته الحكومة الحالية، وأن يُقرّ مجلس النواب الجديد كل القوانين والتشريعات التي تسمح بتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الصندوق، علماً أن أحد أبرز الخلافات بين السياسيين والمصرفيين في لبنان تتمحور حول تسديد الدولة إستحقاقاتها ودفع ديونها، بحيث قامت خطة الحكومة بشطب هذه الديون (60 مليار دولار من ميزانية مصرف لبنان) و60 ملياراً من ميزانية المصارف التجارية بشكل خسائر،

على أن يتم إعطاء المودعين أسهماً في هذه المصارف.

ويُشدّد المصرفيُّون على أن «إعادة هيكلة المصارف يجب أن تحصل بطريقة تُعيد الثقة، لأن تطبيق الخطة كما هي، نتيجتُه لن يعود هناك قطاع مصرفي، وخصوصاً أن صندوق النقد أبلغ جمعية المصارف أنه على المصارف إعادة رسملتها بأموال جديدة، فكيف يُمكن تشجيع المستثمرين على إعادة الإستثمار في لبنان من جديد؟».

جلاءُ الضبابية ضروري

الخبير الاقتصادي منير راشد

راشد:
هناك رغبة للمصارف العربية والأجنبية بالدخول الى السوق اللبنانية لكن بعد إصلاح كل القطاعات المعنية وليس القطاع المالي والنقدي فقط

يشرح الخبير الاقتصادي منير راشد لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «في الوضع الحالي، ليس هناك مصارف لبنانية كبيرة معروضة للبيع، وربما هناك مصارف صغيرة، لكن الأمور لن تتم إلاّ بعد جلاء الضبابية عن القطاع المصرفي في لبنان، وحلّ ملف إلتزامات مصرف لبنان على المصارف»، سائلاً: «هل يُمكن لمصارف عربية أن تشتري مصرفاً لبنانياً مع كل إلتزاماته تجاه المركزي والمودعين، ويتحمّل إلتزامات وودائع الناس؟».

يضيف راشد: «إن كل هذه الأمور لا يُمكن حلها من دون تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من لبنان، بعد توقيع الإتفاق المبدئي بينه وبين صندوق النقد، وتنفيذ تقييم لأكبر 14 مصرفاً، والتي تملك الحجم الأكبر من الودائع. وإلى الآن، إن هذا الإجراء لم يحصل، وفي حال تم حلُّ الأزمة يكبر إهتمام المصارف العربية على الدخول الى السوق اللبنانية، لكن ليس في هذا الوضع، أي بعد تنظيم علاقة المصارف مع المركزي وعلاقتهم مع المودعين».

يوضح راشد أن «شراء مصارف من قبل جهات عربية، لا يعني أن عدد المصارف سيزيد، بل ستحل مصارف مكان أخرى، وهذه ستكون خطوة ايجابية، لأنه يُعطي إشارة بأن المستثمرين الأجانب لديهم إهتمام في السوق اللبنانية، لذلك أُشجعُ أن تكون سياساتنا هي دخول الأموال من القطاع الخاص من دون إنتظار تمويل الجهات المؤتمرات والصناديق الدولية».

يرى راشد أن «هناك تخوُّفاً من إصلاحات يطلبها صندوق النقد الدولي، إذ يطلب أن تكون الخسائر من رأسمال المصارف اللبنانية (70 مليار دولار) نسبة منها من المصارف، عندها يُمكن أن يكون هناك رغبة من المستثمرين لشراء مصارف بأسعار منخفضة، على غرار ما حصل مع سندات «اليوروبوند» والتي تمّت بأسعار رخيصة من قبل المؤسسات المالية الدولية، وبات نصف الدين العام موجوداً في يد هذه الشركات»، لافتاً إلى أنه «في حال تم شطب ديون المصارف يُمكن أن تعطى تراخيص لمصارف جديدة، وهذا مسموح في القانون، ولكن جذب هذه الإستثمارات يحتاج إلى إعادة بناء ثقة ومصداقية في السياسات النقدية والمصرفية والسياسية والسياسة المالية في لبنان، بالإضافة إلى إصلاحات في القضاء وقانون النقد والتسليف».

ويختم راشد: «هناك رغبة للمصارف العربية والأجنبية بالدخول الى السوق اللبنانية، لكن بعد إصلاح جذري في كل القطاعات المعنية بالقطاع المصرفي، وليس القطاع المالي والنقدي فقط».

سلسلة شروط مطلوبة

غبريل:
أيُّ جهة عربية وأجنبية ستهتم بشراء مصارف لبنان سيكون بعد إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبدء العملية الإصلاحية

نسيب غبريل
رئيس مركز الأبحاث في بنك بيبلوس

يرى الخبير الإقتصادي ورئيس قسم الابحاث في بنك بيبلوس نسيب غبريل لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «الإستثمار العربي والأجنبي، ولا سيما شراء مصارف لبنانية من قبل جهات عربية، يحتاج إلى سلسلة شروط يجب أن تتوافر، أولها أي جهة تريد شراء مصرف،

ستتوقف عن مشكلة أن المصارف اللبنانية حاملة سندات يوروبوند، والحكومة السابقة أي حكومة الرئيس حسان دياب، تعثّرت عن تسديد هذه السندات في آذار (مارس) 2022، وكل إستحقاقات اليوروبوند تعثّرت، وإلى الآن لم تبدأ المفاوضات لتسديد هذه السندات ومصيرها غير معروف».

يضيف غبريل: «إن المصارف تملك 85 مليار دولار ودائع وإستثمارات في مصرف لبنان، مصيرُها غير محدد، وهناك محفظة تسليفات المصارف للقطاع الخاص بلغت 10 مليارات دولار وإلى الآن، من غير الواضح نسبة القروض المتعثّرة منها وغير المتعثّرة. وعلى ميزانية المصارف هناك 95 مليار دولار ودائع، منها 94 ملياراً بالعملات الأجنبية، وعلى أيّ أساس سيتم تقييم أي مصرف في حال إهتمام مصرف ما، في عملية تقييم أصول المصرف وموجوداته».

ويتابع غبريل: «إن مشروع صندوق النقد الدولي، ومشروع الحكومة يقضيان بشطب كل رأسمال المصارف والديون المرؤوسة، وودائع المدراء والمصارف، فعلى أي أساس سيتم تقييم المصارف، وتالياً أي جهة عربية وأجنبية ستهتم بشراء مصارف لبنان؟ فهذا الأمر لن يتم قبل إعادة هيكلة القطاع المصرفي في لبنان وبدء العملية الإصلاحية».

ويلفت غبريل الى أن «صندوق النقد الدولي يفيد أنه يريد شطب رأسمال المصارف والسندات المرؤوسة التي أصدرتها، ويطلب من المساهمين إعادة رسملة للمصارف التي يملكونها، ولكن في تقريره الأخير الذي صدر في حزيران (يونيو) 2023 يفيد بأن تحويل جزء من الودائع إلى أسهم في المصارف، يكون من ضمن خطة صندوق النقد والحكومة»، منبّها الى أن «هذا الأمر يُمكن أن يؤدي إلى تراجع حماسة مستثمرين محتملين جدد في المشاركة في إعادة هيكلة المصارف، وهذا أمر مهم وجوهري ومركزي، وهذا ما يعترف به الصندوق، وهل يعني ذلك أن هذه الخطة ستطيح بكل القطاع المصرفي؟».

- الخطة الإنقاذية التي قدمتها الحكومة اللبنانية لصندوق النقد الدولي، تمهيداً لتوقيع إتفاق معه، تتضمّن تسعة إجراءات مسبّقة، على لبنان تطبيقها والإلتزام بها حتى يمنح الصندوق قرضاً بقيمة 3 مليارات دولار.
- ثمانية من أصل تسعة نقاط لها علاقة مباشرة بالقطاع المصرفي اللبناني، ومنها إقرار الحكومة إستراتيجية لإعادة هيكلة القطاع، وموافقة مجلس النواب على هذه الإستراتيجية، وتكليف شركة دولية مختصة لتقييم أكبر 14 مصرفاً في السوق اللبنانية، وقياس ملاءتها وتمتُّعها بالسيولة اللازمة وتوحيد أسعار صرف الدولار في السوق اللبنانية، وإقرار قانون «الكابيتال الكونترول»، وتحديد الفجوة المالية بين مصرف لبنان والمصارف، والإعتراف بهذه الخسائر وإحتسابها فوراً على المصارف والمودعين.

باسمة عطوي